المنهج الاستبدالي في كتاب نتائج الفكر في النحو للسهيلي

إعداد

أ /خديجة محفوظ الشنقيطي

تخصص اللغة والنحو والصرف

مستخلص البحث:

يتناولُ هذا العمل قضية الاستبدال في النحو، أو ما يُعرف بالعلاقات الرأسيّة في التَّراكيب اللُّغويّة، والتي تسمح بإحلال عنصر لغوي محلّ عنصر آخر في سياق لغوي واحد، من خلال كتاب «نتائج الفكر في النَّحو» للسهيلي، وبيان منهجه في تصوُّر قضيّة الاستبدال، والأبعاد الإجرائيّة التي وظّفها عند دراسته للصيغ الصحيحة في الاستعمال اللُّغوي أو الممتنعة، وقد وصلَ العملُ إلى أربعةِ أبعاد كليّة رأيتُ أنَّها توضّح المنهج الاستبدالي عند السهيلي؛ البعد الأول: ضوابط الاستعمال اللُّغوي الصحيح، والثاني: توظيف الاستدلال، والثالث: توظيف الحوار وعناصر الخطاب، والرابع: دراسة تطبيقية لأنماط الاستبدال في الكتاب.

وقد كان كتابُ «نتائج الفكر» من أكثر الكتب التي تستوقفني؛ لما فيه من دقة في الوصف، وعمق في التَّحليل، وسَعَة في عرض صور الاستعمال اللُّغوي، وبيان خفاياه مستندًا إلى الاستبدال في التَّراكيب، وهي قضيّةٌ لا تخفى أهميتها؛ فقد ظهرتْ في تضاعيف كتب النُّحاة، وحظِيَت باهتمام الدِّراسات الحديثة في النَّحو التَّوزيعي وفي علم النَّص وغيرهما.

وقد خرجَ البحثُ بجملة من النتائج، أهمها:

- تحددتْ مواضع الاستبدال عند السهيلي –حسب مدونة البحث– في المستوى التركّيبي والصرفي والمعجمي، ويشترط في الاستبدال أن تكونَ العناصرُ اللُّغوية المستبدلة ذات خصائص نحوية مُتقاربة، وتنتمي إلى الوظيفة النَّحوية نفسها.
- وصَل العمل إلى أن دراسةَ المنجزاتِ اللَّفظية من خلال الاستبدال تكشف عن قواعد تأليف البناء النَّحوي الصحيح، بحيث لا تعتمد السلامة على صحة الإعراب فقط، فقد يكون المنجز اللُّغوي موافقًا للإعراب؛ لكنه على درجاتٍ متباينةٍ من الاستحسان، والجمال الذي يقبله الذَّوق الفصيح.

- الاستبدال وسيلة تتيح للمتكلم اختيار المنجز اللُّغوي الصحيح لغويًّا، والمناسب لسياق الاستعمال، وهو وسيلة للكشف عن خفايا التَّراكيب، وتحليل الصيغ اللُّغوية، وتبيين أسباب اختيارها، وهي طريقة مناسبة لافتراض المنجزات اللُّغوية، والتي يمكن أن يستعملها المتكلم في سياقات أخرى.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدنا مُحَمَّد النَّاطق بجوامعِ الكلم، وجمالِ البلاغة والفصاحة والبيان، وعلى آله وصحبه ذوي الألسُن الفصَاح، وبعد:

أُقدِّم من خلال هذا العمل دراسة للمنهج الاستبدالي، وأُبيِّن كيف تَصوَّره السهيلي، وعبّر عنه بوسائل وأساليب منهجية منظمة؛ فلم يرد لفظ الاستبدال صريحًا عنده، بل تجلَّى في معالجته لمسائل الكتاب وقضاياه، والاستبدال هو: "إحلال عنصر لغوي محلَّ عنصر آخر في سياق لغوي واحد"[1]

وقد قسمتُ العملَ إلى أربعة محاور، وكان المسوّغ لها أنَّ مادة الاستبدال وموضوعه هي التراكيب اللُّغوية، وهي إمَّا مستعملة أو ممتنعة في الاستعمال، ولهذا ارتباط بالقواعد اللُّغوية، وسلامة المعنى واستقامته مع مقصد المتكلم؛ فكانت ضوابط الاستعمال اللُّغوي موضوع المبحث الأول.

أمَّا المبحث الثاني: فموضوعه الاستدلال؛ لأن السهيلي عند دراسته مادة الاستبدال (المنجز اللُّغوي وطرائق استعماله) كان يستدلّ على صحة رأيه، ويثبت قوة حجته باستدلالات لغوية ومنطقية.

وكان السهيلي يجري هذه الاستدلالات من خلال فرض الحوار، واستدعاء عناصر السياق (المرسل، والمرسل إليه والرسالة)، ويهتمّ بمقاصد المتكلم، وهذا موضوع المبحث الثالث.

[1] نحلة، محمود، (آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر)، ص 213.

والمبحث الرابع: هو أمثلة متنوعة لأنماط الاستبدال عند السهيلي، والتي بيَّن فيها كيف يبني المتكلم بناءً لُغويًّا موافقًا لقواعد اللُّغة.

وجرى هذا العمل بعد افتراض عامّ مؤدّاه أنَّ صور الاستبدال التي وردت عند السهيلي كانت وفق منهج له ضوابط، يروم من خلاله إيصال المتكلم إلى البناء السليم؛ فالاستبدال عند السهيلي يستدعي تحديد العناصر اللُّغوية التي يقع بينها الاستبدال، ومن ثم النَّظر في السمات الشكلية والوظيفية وعلاقتهما بالمعنى وبمقصد المتكلم وسياق القول، كما يستدعي النَّظر في الاستعمال الصحيح الموافق لما نطقت به العرب، ولا بد أن يكون ذلك وفقًا لمستويات اللُّغة الصوتيّة والصرفيّة والتركيبية والدِّلاليّة.

المبحث الأول: ضوابط الاستعمال اللُّغوي الصحيح:

إنَّ أول ما يمكن أن يُحدَّد من خلاله المنهج الاستبدالي عند السهيلي هو ضبطه للاستعمال اللُّغوي، وتحديد التراكيب اللُّغوية الصحيحة في الاستعمال والتراكيب الممتنعة، وقد ورد مصطلح الصحيح عند النَّحاة "دالًّا على مفهوم التركيب الموافق لقواعد اللغة".[2] والجدير بالذكر أنَّ موافقة الاستعمال اللُّغوي للنظام النّحوي وقواعده ليس هو الضابط الوحيد للاستعمال الصحيح عند السهيلي، بل إنَّه يتيح للمتكلم الاختيار من خلال الاستبدال، واستعمال الصيغ المناسبة للمعنى المطلوب، والسياق الملائم، إضافةً إلى السلامة النّحوية وموافقة الذّوق السليم؛ فكان يشير إلى بعض الصفات الجمالية عند مناقشته لصور الاستبدال في المنجزات اللُّغوية.

فوصف بعض صور الاستبدال بالصحيح الحسن، والصحيح وأحسن منه غيره، بل إنَّ بعض التَّراكيب يصفها بأنها صحيحة يرفضها الذوق كقوله: "صحيح قبيح"، أو وصفه لها بالغثّ من الكلام كقوله عن بعض الاستعمالات: "ك (مررت بزيد وأكْرم الله عمرًا) لكان كلاما غثًّا وقولًا مُسترثًّا؛ لأن الدعاء لا يُعطف على الخبر[3]، وقوله: "ثقيل مرفوض في كلامهم[4]"

أمَّا ما خالف القواعد النحوية فيصفه بالاستعمال اللّغوي الممتنع، ومن ذلك قوله:إن الاستبدال يقع بين:

(إن زرتني أزرك) – (إن +الفعل الماضي+ الفعل المضارع)

(إن تزرني زرتك) — (إن +الفعل المضارع+ الفعل الماضي)

---

[2] الريامي، محمود ، (المصطلحات التقييمية)،ص421.

[3] السهيلي، (نتائج الفكر)، ص45.

[4] (المرجع السابق)،ص178.

(إن تزرني أزرك) – (إن +الفعل المضارع+ الفعل المضارع)

بيَّن السهيلي للمتكلم كيف يبني منجزًا لغويًّا صحيحًا مستندًا إلى تحديد زمن وقوع الفعل، وقصد التشاكل اللفظي؛ فالاستعمالات اللُّغوية السابقة، منها ما هو صحيح في الاستعمال، لكن على درجات (حسن، وأحسن منه، وقبيح)، وفقاً للشروط التي وضعها السهيلي، وجميعها جائزة في الاستعمال وصحيحة لغويًّا، ووصفه لها بالجواز يقتضي ثنائية الوجوه أو تعدُّدها في المسألة الواحدة؛ لأن "مفهوم الجواز: هو إباحة الوجه النحوي أو الصرفي أو اللُّغوي عامةً دون وجوب أو امتناع؛ فالوجوب يقتضي حصر المسألة في وجهٍ واحدٍ لا يتعدّاه"[5]

وفي هذا التركيب المكوَّن من إن الشرطية وفعل الشرط وجوابه، كان الكلام معتمدًا على غيره،...في حكم التبعية له؛ إذ الشرط تابعٌ للمشروط "وكان لفظ الماضي بعد حرف الجزاء أولى به "[6]، وذلك بالنَّظر إلى زمن تحقُّق الفعل في الواقع، فنجد أن "الفعل بعد حروف المجازاة وإن كان مستقبلًا فإنَّه ماضٍ بالإضافة إلى جوابه؛ لأن الجواب لا يقع إلا بعده مرتبًا عليه... فأتَوْا بلفظ الماضي تأكيدًا للجزاء وتحقيقًا، لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول"[7] وهذا الوجه لا يختلف إذا كان الفعل الثاني ماضيًا؛ "لأنهم قصدوا ازدواج الكلام وآثروا اعتدال اللفظين؛ حيث كانا معًا كالأخوين"، وقبح أن يكون الأول مستقبلًا والثاني ماضيًا؛ لأنه يخالف زمن تحقُّق وقوع الفعل، وليس فيه ازدواج للكلام كـ (إن تزرني زرتك)، ويرى السهيلي أنهم "قد أجازوه على قبحه لأن فيه طرفًا من معنى المضي وحصول الفعل، إذا كان واقعًا إذ وقع الأول لا محالة وحاصلًا بذلك الشرط،

[5] اللبدي، محمد سمير،(معجم المصطلحات النحوية والصرفية)، ص 403

[6] السهيلي، (نتائج الفكر)،ص115

[7] (المرجع السابق)،ص113

فاستسهلوا أن يجيء بلفظ الفعل الحاصل ولم يمنعوه أصلًا"[8] لأن الممتنع في الاستعمال هو أن يوضع اللفظ في غير موضعه الذي وُضع له، ويميز النحاة بين مصطلح (القبح) ومصطلح (المنع)، "فليس كل قبيح ممنوعًا"[9]

و(القبيح) عند السهيلي يتفق مع ما جاء عند النَّحاة (هو الجائز على ضعف في التركّيب)، يقول في مسألة حذف المنعوت: "ونعت يقبح حذف منعوته، وهو مع ذلك جائز، كقولك: لقيت ضاحكًا، أو: رأيت جاهلًا، وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوعٍ واحدٍ من الأسماء"[10] والمعيار في تحديد قبح الكلام يرجع إلى الدلالة، إذا كان التركيب مُلبِسًا في المعنى، كـ (هذا رجل أخو زيد) أجازه الخليل إذا أردت أن تُشبِّهه بأخي زيد، وقال سيبويه: "هذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا موضع الاضطرار"، كما يرجع إلى الصياغة، كوصف النَّكرة بالمعرفة (هذا قصير الطويل)"[11]

المبحث الثاني: توظيف الاستدلال:

البعد الثاني الذي يظهر من خلاله المنهج الاستبدالي عند السهيلي هو اعتماده على "طلب الدليل"، والدليل هو ما يُوَصّل إلى الحكم، والاستدلال مفهوم عامّ يشمل كل عمليات البرهان على قضيةٍ ما انطلاقًا من قضايا أخرى.[12] ، وقد لجأ السهيلي إلى أدلة لغويّة ومنطقيّة عند إثبات رأيه وصحة ترجيحه؛ كالاستدلال بالقرآن، أو بكلام العرب نثره وشعره، واستدلاله بأقوال النحاة

[8] (المرجع السابق) ، ص114

[9] الريامي، محمود ، (المصطلحات التقييمية)،ص342

[10] السهيلي، (نتائج الفكر)، ص 165

[11] الريامي، محمود ، (المصطلحات التقييمية)،ص343

[12] زيادة، معن، (الموسوعة الفلسفية العربية) ج56/1

وآرائهم؛ ويرجع هذا إلى ثقافته الواسعة التي أمدّته بقوة العارضة والقدرة على مناقشة المسائل، فقد أشار في بعض المواضع إلى أقوال المتكلمين والفقهاء والفلاسفة والمناطقة[13]

ويظهر تأثره بألفاظ المتكلمين ومصطلحاتهم، كـ " الجسم والجوهر[14] والجسد والروح"[15] والمحسوسات والمعقولات[16] والحركة والعرض [17] المعدوم والمعلوم[18]. و"إضافة الشيء إلى نفسه محال"[19]و"المحتملات لا تعارض بها النصوص"[20]الأصل ألّا يحكم للفظين متغايرين بمعنًى واحد إلا بدليل، ولا لفظ واحد بمعنيين إلا بدليل[21] والشيء لا يكون ظاهرًا وباطنًا من وجه واحد[22]" و"لا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيءٍ من الكلام عاملان في معمول واحد"[23]

ومن ذلك إشارته إلى الاستبدال بين الفعل والحال في:

- (جاء زيد ضحكَ) ممتنع في الاستعمال.
- (جاء زيد ضاحك) صحيح في الاستعمال اللُّغوي.

---

[13] السهيلي، (نتائج الفكر)، ص(29 -252 -160 -322 -184 -213)

[14] السهيلي، (نتائج الفكر)، ، ص(147 -148 - 160 -216 -278 -67)

[15] (المرجع السابق)،ص(83 -77)

[16] (المرجع السابق)،ص(30 -47 -210)

[17] (المرجع السابق)،ص299

[18] (المرجع السابق)،ص87

[19] (المرجع السابق)،ص 28

[20] (المرجع السابق)،ص 30

[21] (المرجع السابق)ص93.

[22] (المرجع السابق)،ص187

[23] (المرجع السابق)،ص114

واستدلّ على صحة رأيه بأن "حق العامل ألّا يكون مهيئًا لدخول عامل آخر عليه، كيلا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلًا وأصلًا"[24] فلا يصح في الاستعمال (جاء زيد ضحك)؛ لأن الفعل الماضي على أصله من البناء، ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء، وانقطاعه عمّا قبله لذلك لا يكون في" موضوع الحال من زيد، إذ لا جامعَ بينهما".[25]

ومن استدلال السهيلي بكلام العرب في الاستبدال بين (صليت) و(دعوت)، قوله: "لم يوجد في كلام العرب (صليت) أي: دعوت بالشر.[26] فيصح قول المتكلم:(دعوت للمريض بالشفاء)، وهذا في سياق الخير، ويمتنع استعمال(دعوت عليه بالشفاء)، في حين يصح أن يقول المتكلم: (دعوت على الظالم)؛ فهي موصولة باللام إذا كانت في الخير، وموصولة بعلى إذا كانت في الشر.[27]

دعوت له بالشفاء (استعمال صحيح)

دعوت عليه بالشفاء (استعمال غير صحيح)

دعوت على الظالم (استعمال صحيح)

"صليتُ على العدو " أي دعوت عليه، (استعمال غير صحيح)

وقد يقع الاستبدال بين:

---

[24] (المرجع السابق)،ص110

[25] (المرجع السابق)،ص 110

[26] السهيلي، (نتائج الفكر)، ص46

[27] (المرجع السابق) ، ص 47

جاءني الزيدون (صحيح)

جاءني زيدون (ممتنع في الاستعمال)

الأول صحيح والثاني ممتنع في الاستعمال رجوعًا لما سُمِعَ عن العرب؛ فلا يجمع المتكلم بالواو والنون من الأسماء إلا ما كان فيه معنى الفعل ك(المسلمون والصالحون)، يستدلّ السهيلي على صحة رأيه في جمع (الزيدون) وهو علم ليس فيه معنى الفعل، ولكن جُمع كما تُجمع الأسماء المشتقة من الفعل؛ لأنَ فيه الألف واللام، فلا يقال جاءني زيدون ولا رأيت زيدين، والدليل "أنهم أرادوا معنى الفعل، أي: الملقبون بهذا الاسم المعروفون بهذه العلامة؛ فعاد الأمر إلى معنى الفعل.[28]

المبحث الثالث: توظيف الحوار (وعناصر الخطاب):

إذا كان الاستدلال بمعنى المطالبة بالدلالة فإنَّه يكون مقتضيًا لاثنين: مُطالِب بالدلالة ومُطالَب بها"[29]وقد اعتنى السهيلي بمكونات الخطاب: (المرسل، والمرسل إليه، والرسالة، والسياق) ويظهر ذلك في تعريفه للكلام يقول "اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعبّر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عمّا في نفس المتكلم"[30] ثم لما كان "المخاطب مشاركًا للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب"[31].

---

[28] السهيلي، (نتائج الفكر)، ص 83

[29] النقاري، حمو ،(معجم مفاهيم علم الكلام المنهجية)،ص45.

[30] السهيلي، (نتائج الفكر)، ص170

[31] (المرجع السابق)،ص172

ويعرض السهيلي صور الاستبدال في التّراكيب اللُّغوية، ويناقشها من خلال الحوار، فيفترض أن هناك مَنْ يسأله، يقول " ومما يسألون في قولهم" . و"الجواب عن هذه التساؤلات"[32]أو يطرح آراء النحاة ويفترض أن هناك مَنْ يُوَجّه السؤال لهم ويعترض عليهم، ومن ذلك قوله" وتدخل عليهم سؤالات واعتراضات"[33] وفي بعض المواضع يجيب عمّا يمكن أن يطرأ في ذهن المخاطب بقوله: "فإن قيل"، أو بما وقع في ذهنه، كقوله: "لعلم المخاطب أنَّه لا يضاد النفي إلا الإيجاب[34]

وتظهر عناية السهيلي بالمتكلم والسامع ، كقوله عن حروف المعاني الدَّاخلة على الجمل، "معناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه فوجب أن يكون لها صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك"[35]

وقد يلجأ المتكلم إلى الإبهام على المخاطبين عند استبدال الأسماء الصريحة بـ "هذا وهذان"؛ فهذه الأسماء وضعت في الأصل لما استُبهم على المتكلم اسمه " أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبْيَن من اسمه عند المخاطب"[36]

وكثيرًا ما يشير السهيلي إلى ما يرفع اللبس عن السامع بقوله: "فافهمه" [37] وفيه أسئلة [38] وقوله عن حروف العطف "لا يجوز إضمار حروف العطف؛ لأن الحروف أدلة على معانٍ في

[32] (المرجع السابق)،ص47
[33] (المرجع السابق)،ص46
[34] (المرجع السابق)،ص200
[35] السهيلي، (نتائج الفكر)، ص94
[36] (المرجع السابق)، ص 177
[37] (المرجع السابق)،ص 269

نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عما في نفس مُكلِّمه"[39] وتظهر عنايته كثيرًا بإفادة المخاطب يقول:"لا يخبر المخاطب إلا بما يجهله لا بما يعرفه"[40] "فإذا عرّفت المخاطب ما الذي تشير إليه فحينئذٍ فانعَتْه إن شئت أو لا تَنْعته"[41]

ويشير السهيلي إلى أن نجاح العملية التواصلية يتطلب من المتكلم والسامع العلم بقواعد اللغة وسنن العرب في كلامها، يقول عن استعمال المتكلم لـ (كلا) "لعلم المخاطبين أن (كلا) إذا تقدّمَت تقتضي الإحاطة بالجنس، وإذا تأخرت –وكانت توكيدًا اقتضت الإحاطة بالمؤكد خاصةً"[42]وقوله" ففعل الواحد مستغنٍ عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلًا، وليس كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموعٌ إلا بدليل"[43]

ويعتني السهيلي باختيار التركيب المناسب، ومن ذلك قوله: " لأنك لاتريد بقولك"[44] و"إذا أردت ذلك المعنى جئت بلفظ غير"[45] "ويشترط ليعبّر المرسل عن المعنى الذي يريده أن يمتلك اللغة في مستوياتها المعروفة، ومنها المستوى الدلالي وذلك بمعرفته بالعلاقة بين الدوال والمدلولات، وكذلك بمعرفته بقواعد تركيبها وسياقات استعمالاتها"[46]

---

[38] (المرجع السابق)،ص 307

[39] (المرجع السابق)،ص 207

[40] (المرجع السابق)،ص 137

[41] (المرجع السابق)،ص 168

[42] (المرجع السابق)،ص 217

[43] (المرجع السابق)،ص 127

[44] السهيلي، (نتائج الفكر)،ص370.

[45] (المرجع السابق)، ص 203

[46] الشهري، عبد الهادي، (استراتيجيات الخطاب) ج1، ص 234.

ويهتم السهيلي بقصد المتكلم، "ويرتكز دور المقاصد بوجه عام على بلورة المعنى كما هو عند المرسل؛ إذ يستلزم منه مراعاة كيفية التعبير عن قصده "[47]فعند استعمال المتكلم لجمع ما لا يعقل لا يقصد به في الغالب " إلا الأعيان المجتمعة على التخصيص، لا كل واحد منها على التعيين ...، ولما كان الإخبار عن جمع ما لا يعقل يجري مجرى الجملة والأمة والثُّلّة، كان الإخبار عنها بالفعل كالإخبار عن الأسماء المؤنثة؛ إذ الجملة والأمة، وما هو في معنى ذلك أسماء مؤنثة؛ ولذلك قالوا في جموع ما لا يعقل: (الجمال ذهبت)، و(الثياب بيعت)، و"الدور اشتريت"، وما أشبه ذلك؛ إذ لا يتعين في قصد الضمير كل واحد منها في غالب الكلام"[48]

ويُرجع السهيلي الاستبدال بين (إنَّ) المكسورة و(أنَّ)المفتوحة إلى المتكلم؛ إذ ليس في أنَّ معنًى زائدٌ على الجملة أكثر من التوكيد، وتوكيد الشيء هو بمثابة تكراره لا بمثابة معنًى زائدٍ فيه، فإذا أراد المتكلم أن يُعمل الفعل الذي قبلها في معناها وأن يُصيِّرها في معنى الحديث فتح الهمزة، ك (بلغني أن زيدًا منطلق)، فأُعمل الفعل في معمول معنوي، وهو الحديث؛ لأن الجملة الملفوظ بها حديث في المعنى، وإذا أراد قطع الجملة مما قبلها فيعمد إلى التوكيد وكسر الهمزة

ويعمد المتكلم إلى الكسر؛ "لأنَّه أثقل، والثِّقل أولى ما يُصدَّر الكلام به، والفتح أولى بما جاء بعد الكلام لخفّته، وأنَّ المتكلم ليس في عنفوان نشاطه وجمامه".[49]

ويشير السهيلي إلى طريقة إنجاز الخطاب الصحيح الخاضع لقواعد اللغة والمتفق مع مقصد المتكلم عن طريق بعض الاستعمالات التي يقع بينها الاستبدال:

---

[47] (المرجع السابق)، ج1، ص231 .

[48] السهيلي، (نتائج الفكر)،ص83

[49] السهيلي، (نتائج الفكر)، ص.267

لو قلت: مررت برجل لا زيد (لم يجز)

كذلك: مررت برجل لا عاقل

ويجوز: جاءني رجل لا امرأة

ويرجع ذلك إلى شروط استعمال (لا):

- أنْ تكونَ بعد إيجاب.
- أن يكون الكلام قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عمّا بعدها.

كـ (جاءني رجل لا امرأة)و(رجل عالم لا جاهل)[50] ولا تقول (مررت برجل غير امرأة)؛ لأن في مفهوم الخطاب ما يغنيك عن معنى النفي الذي في غير.

ولم يَجُزْ (مررت برجل لا زيد) أو (مررت برجل لا عاقل)؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتوكيد النفي" وإذا أراد المتكلم ذلك المعنى جاء بلفظ غير، فيقول: (مررت برجل غير زيد)"[51]

وفي التركيب التالي: تعتمد صحة الاستعمال اللُّغوي على معرفة المخاطب السابقة، فإن قيل:

(ما قام زيد لكن عمرو)كان الاستعمال صحيحًا.

أمَّا (قام زيد لكن عمرو) فممتنع في الاستعمال.

[50] (المرجع السابق)،ص202

[51] (المرجع السابق)،ص203

وقد "قالوا: (ما قام زيد لكن عمرو) اكتفاءً بدلالة النفي على نقيضه وهو الوجوب، ولم يصح الاستعمال الثاني؛ لأن الفعل الموجب قد يكون له معانٍ تضاده وتُناقض وجوده، كالعِلم فإنه يناقض وجوده الظن والشك والغفلة والموت، وأخص أضداده به الجهل، فلو قلت: (قد علمت الخبر لكن زيد)، لم يُدْرَ ما تضيف إلى زيد، أظنٌّ أم شكٌّ أم غفلةٌ أم جهل؟ فلم يكن بُدّ من جملة قائمة بنفسها ليُعلَم ما تريد ، فإذا تقدَّم النفي نحو قولك: (ما علمت الخبر لكن زيد)، اكتفى باسم (واحد لعِلم المخاطب أنه لايضاد نفي العلم إلا وجوده)؛ لأن النفي يشتمل على جميع الأضداد المنافية للعلم[52]

[52] السهيلي، (نتائج الفكر)،ص200

المبحث الرابع: أنماط الاستبدال وصوره.

من المصطلحات التي تدلّ على إمكانية استبدال وحدة لغوية بأخرى عند السهيلي قوله:

"في موضع"، و"يجري مجرى"، و"كأنك قلت"، "فإن قلت".

وتتجلّى صور الاستبدال عند السهيلي في أنماط تركيبية تختص بشروط عامة تظهر من خلال معالجته، منها:

- الاستبدال هو حذف ثم إحلال، أي: أنَّه لا يمكن الجمع بين المبدل والمبدل منه، ولا يكون الحذف دون إحلال.
- تشغل الوحدة اللُّغوية المستبدلة الموقع نفسه الذي تشغله الوحدة المستبدل بها وتشغل الوظيفة نفسها.
- يقسم السهيلي أنماط الاستبدال إلى تراكيب صحيحة في الاستعمال وأخرى ممتنعة في الاستعمال.
- قد يقع الاستبدال بين تراكيب صحيحة لغويًّا وموافقة لقواعد اللُّغة والفرق في الاستعمال يتوقف على السياق ومقاصد المتكلم، أو تحقُّق مضمون الخطاب في الواقع، أو قَصْد التشاكل اللفظي.

ومن تلك الأنماط:

استبدال (أنْ المصدرية والفعل) بـ (اسم)،"أعجبني أن قدمت" ، "أعجبني قدومك".

وعلى الرغم من اتفاق الصيغتين في الموقع الإعرابي إلا أنَّ المعنى الذي يقصده المتكلم يختلف فاستعمال المتكلم لـ(أعجبني قدومك) يحتمل معاني، منها:

- أن يكون القدوم نفسه هو العجب لك دون صفة من صفاته أو هيئاته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات، ولكنها عبارة عن الكيفيات.
- واحتمل أيضًا أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطْؤُه أو حالة من حالاته.

أما استعمال المتكلم لـ"(أعجبني أن قدمت)، كانت على الفعل (أن) بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان[53]

ومن ذلك أيضًا :

استبدال (ما المصدرية والفعل) بـ (اسم) "يعجبني ما جلست "،و "يعجبني جلوسك".

وهي صيغ صحيحة في الاستعمال اللُّغوي وموافقة لقواعد اللُّغة، إلا أنَّ السهيلي وصفها بالغثِّ من الكلام "لخروج ما عن الإبهام ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني؛ لأنَّه يكون التَّقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مفسرًا لأوله، رافعًا للإبهام، فلا معنى حينئذ ل (ما)[54]، أي: أنَّ "الدلالة المعجمية عامل مهم في الاستبدال النحوي".[55]

[53] السهيلي،(نتائج الفكر)،ص97

[54] (المرجع السابق)،ص144.

[55] عبد، عذراء سعيد، (الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه)،ص12

وإن (ما) "لما كانت اسمًا مبهمًا لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويعبر بها عنه، كقولك: يعجبني ما صنعت وما عملت وما فعلت كذلك تقول: ما حكمت لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل [56]

وقد يكون الاستبدال فيما يتصل بالفعل كالاستبدال بين أحرف المضارعة: "يعتمد استبدال الحرف على علاقته بما بعده، وعلاقته بسياق التركيب"[57] وعلى تحقُّقه في الواقع، وحروف المضارعة تنبئ عن معانٍ زائدة على معنى الكلمة، فإذا كان المعنى الذي يقصده المتكلم لم يحصل بعدُ لفاعله، أو بينه وبين تحصيله جزءٌ من الزمن كانت الزيادة أولًا، وإن كان المعنى الزائد آخرًا كانت الزيادة آخرا نحو "التاء" في (فعلت)؛ لأنها تنبئ عما رتبته بعد الفعل .[58] ولهذا كانت علامة الإعراب آخر الكلمة، يقول السهيلي: "ومن ذلك الإعراب فهو دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلًا أو مفعولًا، وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه؛ فوجب ألا يتقدّم الإعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود، وأن يترتّب بعده كما ترتّب مدلوله – وهو الوصف– بعد مدلول الاسم، وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف."[59].

ويقع الاستبدال بين أحرف المضارعة (أقوم، تقوم، نقوم، يقوم)؛ لإشعارها بالضمير المستتر؛ الهمزة في الضمير (أنا)، والنون في الضمير (نحن)، والتاء في الضمير (أنت)، والياء في فعل الضمير الغائب، "ولم تكن الزيادة في فعل الغائب هاءً لوجودها في لفظ ضمير الغائب إذا برز؛ لأنه لا

[56] السهيلي، (نتائج الفكر)،ص144

[57] الزاملي، لطيف حاتم ،(منهج الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه دراسة وتحليل) ص7

[58] السهيلي، (نتائج الفكر)،ص91

[59] (المرجع السابق)،ص66

ضمير في فعل الغائب في أصل الكلام؛ لأن الاسم الظاهر يُغني عنه، ولا يستتر ضمير الغائب حتى يتقدّمه مذكور يعود إليه، ومن هنا كانت الزيادة بالياء لأنها أصل هذه الزوائد"[60]

وقد يقع الاستبدال بين عناصر لُغويّة لها المعنى نفسه، كالاستبدال بين (كلا) و (اثنا) :

فإنك تقول: (كلا أخويك جاء)،ولا تقول: (اثنا أخويك جاء).

ولتأكيد هذا المعنى "كُسرت الكاف من (كِلا) إشعارًا وتنبيهًا على معنى الاثنين، كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسر؛ وكُل وكِلا فيهما " معنى الإحاطة؛ فصارا كالحرف الداخل لمعنى فيما بعده، فحسُن تقديمهما في حال الإخبار عنهما، وتأخيرهما في حال التوكيد (بهما).[61]

أمّا العددالذي يؤكّد به فإنما يكون" توكيدًا مؤخرًا تابعًا لما قبله، فأما إذا قُدّم لم يجز ذلك، لأنه في معنى الوصف، والوصف لايُقدَّم على الموصوف، فلا تقول: (ثلاثة إخوتك جاؤوني)"[62].

ومنه الاستبدال بين حالين :

ك (سرت راكبًا مسرعا)

(سرت مبطئا مسرعا)

[60] (المرجع السابق)، ص91

[61] (المرجع السابق)، ص223

[62] (المرجع السابق)، ص223

ف" لا يجوز أن يعمل عاملٌ واحدٌ في حالين إلا أن يصحَّ الجمع بينهما "[63]كالجمع بين الركوب والسرعة في الاستعمال الأول، أمّا الاستعمال الثاني فلا يصح لصعوبة الجمع بينهما، وهنا حكم السهيلي على الاستبدال وصحة استعماله من خلال صورته في الواقع وإمكانية تحقُّقه.

[63] السهيلي،(نتائج الفكر)، ص308

الخاتمة:

جمعتُ من خلال هذا العمل صورةً إجرائيةً للفكر النّحوي عند عالمٍ جليلٍ من علماء القرن السادس، وهو السهيلي، والمتمثلة في المنهج الاستبدالي النحوي في كتاب «نتائج الفكر»، وتجلَّت في أربعة أبعاد كانت محاور العمل وأقسامه.

وكان المسوغ لها أن مادة الاستبدال وموضوعه هي التَّراكيب اللُّغوية، وهي إمّا مستعملة أو ممتنعة في الاستعمال، ولهذا ارتباطٌ بالقواعد اللّغوية وسلامة المعنى واستقامته مع مقصد المتكلم ومع الذوق اللّغوي، فكانت ضوابط الاستعمال اللُّغوي موضوع المبحث الأول.

أمَّا المبحث الثاني: فموضوعه الاستدلال؛ لأن السهيلي عند دراسته مادة الاستبدال (المنجز اللغوي وطرائق استعماله) كان يستدلّ على صحة رأيه ويثبت قوة حجته باستدلالات لغوية ومنطقية.

وكان السهيلي يُجري هذه الاستدلال من خلال فرض الحوار، واستدعاء عناصر السياق (المرسل، والمرسل إليه)، ويهتمّ بمقاصد المتكلم، وهذا موضوع المبحث الثالث.

والمبحث الرابع: هو أمثلة متنوعة لأنماط الاستبدال عند السهيلي، والتي وظّفَ فيها المباحث الثلاثة، وبيَّن فيها كيف يبني المتكلم بناءً لغويًّا موافقًا لقواعد اللُّغة ولمقاصد المتكلم، ومنسجما مع الذوق اللغوي.

وخرَجَ العملُ بجملةٍ من النتائج والتوصيات:

أولًا- النتائج:

- تحددتْ مواضع الاستبدال عند السهيلي –حسب مدونة البحث– في المستوى التركيبي والصرفي والمعجمي، ويشترط في الاستبدال أن تكونَ العناصرُ اللُّغوية المستبدلة ذات خصائص نحوية متقاربة، وتنتمي إلى الوظيفة النحوية نفسها.
- وصَل العمل إلى أن دراسةَ المنجزاتِ اللَّفظية من خلال الاستبدال تكشف عن قواعد تأليف البناء النحوي الصحيح، بحيث لا تعتمد السلامة على صحة الإعراب فقط، فقد يكون المنجز اللُّغوي موافقًا للإعراب؛ لكنه على درجاتٍ متباينة من الاستحسان والجمال الذي يقبله الذوق الفصيح.
- الاستبدال وسيلة تتيح للمتكلم اختيار المنجز اللغوي الصحيح لغويًّا، والمناسب لسياق الاستعمال، وهو وسيلة للكشف عن خفايا التَّراكيب، وتحليل الصيغ اللُّغوية، وتبيين أسباب اختيارها، وهي طريقة مناسبة لافتراض المنجزات اللُّغوية، والتي يمكن أن يستعملها المتكلم في سياقات أخرى.

ثانيًا– التوصيات:

- استثمار دراسة الاستبدال في تحليل الشروحات النحوية، وفي استخلاص أبعاد الفكر النحوي، والكشف عن العمق في التحليل عند النحاة.
- عَقْد دراسة تكاملية بين الطرحَيْن (القديم، والحديث) من حيث دراسة الأسس النظريّة لقضية الاستبدال النحويّ.
- دراسة الاستبدال في كتب التراث؛ لفَهْم ما وصَلَ إليه النحاة في تأسيس شبكة البناء النحوي، وما صدر عنهم في وصف العربية ووَضْع قواعدها.
- قيام دراسات لتفعيل دور الاستدلال في تعليم اللغة، من خلال عَرْض مقترحات كلامية في حقول دلالية تتيح للمتكلم اختيار الاستعمال اللّغوي المناسب.

- دراسة الاستبدال بهدف وضع برنامج تعليمي في الحاسوب للتعليم أو الترجمة.
- الربط بين الاستبدال وعلم اللغة التطبيقي، وتفعيل تعليم اللغة للناطقين بغيرها.

المراجع العلمية:

- الريامي، محمود بن سليمان، المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية الأصول والمفاهيم والعلاقات، (دار كنوز المعرفة – عمان)، ط1، 2017م.
- الزاملي، لطيف حاتم عبد الصاحب، منهج الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه: دراسة وتحليل، (مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية)- المجلد (11) العدد (2)، 2012م.
- زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية (مكتبة مؤمن قريش)، ط1، 1986م.
- السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي مُحَّد معوض، (دار الكتب العلمية – بيروت)، ط2، 2017م.
- الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، (دار كنوز المعرفة – عمان)، ط2، 2015م.
- عبد، عذراء سعيد، الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه، (جامعة القادسية – العراق)، رسالة ماجستير، 2015م.
- اللبدي، مُحَّد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، (مؤسسة الرسالة – دار الفرقان)، 1985م.
- نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (دار المعرفة الجامعية)، 2002م.
- النقاري، حمو، معجم مفاهيم علم الكلام المنهجية، (المؤسسة العربية للفكر والإبداع- بيروت)، ط1، 2016م.